وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الثلاثاء، ٢٤ أكتوبر ٢٠٢٣

أخبار الطاقة

وزير الطاقة: لدينا أحد أفضل برامج كفاءة الطاقة .. الرؤية بوصلة ثابتة نسترشد بها الاقتصادية

أكد الأمير عبدالعزيز بن سلمان، وزير الطاقة، أن السعودية ستستمر في كونها محورا لقطاع الطاقة، مبينا أن المملكة لديها أحد أفضل برامج كفاءة الطاقة التي يشهد عليها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.

جاء ذلك خلال منتدى الاستثمار السعودي - الأوروبي الذي افتتحه المهندس خالد الفالح وزير الاستثمار، في الرياض، أمس، بحضور مسؤولين ورؤساء تنفيذيين لكبرى الشركات من المملكة ودول الاتحاد الأوروبي، وبمشاركة أكثر من ألف ممثل من القطاعين الحكومي والخاص.

وقال وزير الطاقة، «نحن لا نتحدث بدواعي الفخر عما نفعله فحسب، بل بصدق أيضا، وما نقوله سنحققه: فمع قيادة شابة كنا ولا نزال محور قطاع الطاقة، وأؤكد لكم أننا سنستمر في كوننا محورا لهذا القطاع، وأيضا تتحدى الجميع ليقوموا بما نقوم به ويتنافسوا معنا».

وأضاف «لدينا جميعا التزامات وقعنا عليها في اتفاقية باريس للمناخ وجهودنا اليوم تتمثل بوضوح في أننا نريد القيام بكل ما التزمنا به، ولدينا خبرة في المحافظة على تركيزنا والعمل على مستقبلنا مع التعامل مع الفترات الصعبة عند حلولها واكتسبنا نوعا من المناعة في ذلك».

وتابع «إن لم نهتم بأمن الطاقة واستدامة الاقتصاد، سنفتقر للقدرات والمكنات التي تعين على الاهتمام بالتغيرات المناخية .. لدينا أحد أفضل برامج كفاءة الطاقة التي يشهد عليها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة».

وأشار خلال المنتدى «استضفنا أسبوع المناخ، ولم يلزمنا أحد بذلك. بل لأننا شعرنا بالتزام، والتحدي الذي لمسناه وما شعر الناس به أن هذه الفعالية يمكن أن تتمخض عن واقع نعيشه في المملكة».

ولفت إلى إعلان المملكة خلال أسبوع المناخ لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، عن مبادرة لا تقتصر على توفير الطاقة النظيفة للبلدان النامية في إفريقيا، وإنما الحلول التعليمية والخدمات الصحية الافتراضية التي من شأنها النهوض بتلك البلدان في مجالات عدة تشمل التعليم والتدريب والصحة. وذكر «نبدأ مسيرة تجعلنا ليس فقط منافسين، بل مع حافز له ميزة أفضل. وهي أن نكون نموذجا يحتذى به لكل منتجي الطاقة ولكل من يطمح إلى بناء نظام طاقة نموذجي يتناسب مع الالتزامات المحددة في اتفاقية باريس».

وأكد «هدفنا اليوم واضح للغاية نريد العمل على كل المجالات. ولتحقيق ذلك، علينا من البداية المحافظة على تركيزنا ومع كل ما حدث في العالم خلال العامين الماضيين. لدينا بوصلة ثابتة نسترشد بها وهي رؤية السعودية 2030».

وشدد على أنه «يجب أن يكون هناك نظام مستدام للطاقة يقدم الخدمات ذاتيا ويوجد اقتصادا مستداما ويحافظ على الالتزامات المتعلقة بمجال المناخ، وعلينا أن ننظر إلى الاقتصاد الدائري للكربون نظرة شمولية، لأنه يشمل غازات الاحتباس الحراري».

وتابع «علينا ألا ننسى أن ثلث سكان العالم يعاني فقر الطاقة. لا يمكن أن نترك ملياري نسمة يعانون دون مساعدة .. لقد دعونا الجميع ليروا بأعينهم ما نفعل .. كنا واثقين تمام الثقة أننا نقوم بدور قيادي ونقدم نموذجا يحتذي به الآخرون».

ولفت إلى أن العلم أثبت حدوث التغير المناخي، لكن الحلول يجب أن تكون جماعية وشمولية ومنطقية وتأخذ في الحسبان الظروف الوطنية لكل دولة واستخدام التقنيات المتاحة كافة.

واستعرض المنتدى فرص الاستثمار المشتركة بين السعودية ودول الاتحاد الأوروبي في مختلف المجالات، وعددا من الموضوعات منها التحول إلى الطاقة النظيفة، وصناعات الحياد الصفري والموارد الطبيعية في المملكة، والنقل والبنية التحتية.

كما ناقش المشاركون موضوعات التعدين، والتصنيع، وسلاسل الإمداد، والسياحة، والثقافة، والرياضة، والشركات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال، وقطاع الصحة متضمنا تقديم الخدمات والصناعة والتقنية الحيوية، إضافة إلى الاقتصاد الرقمي والذكاء الاصطناعي. وشهد توقيع عدة اتفاقيات شراكة ومذكرات تفاهم في مجالات مختلفة بين الجهات الحكومية والخاصة، إضافة إلى إقامة ورش عمل لمناقشة مختلف القطاعات. من جانبه، قال وزير الاستثمار خلال كلمته الافتتاحية، إلى ما تشهده المملكة من تحول نوعي وتاريخي، وما تتميز به المملكة بتنوع اقتصادها، وسرعة تحسن بيئة الأعمال وقدراتها التنافسية العالمية.

وأكد المهندس الفالح، أن الشراكة مع دول الاتحاد الأوروبي مهمة وقوية، حيث استثمرت أكثر من 1300 شركة أوروبية في المملكة، مبينا وجود استثمارات سعودية مهمة في معظم دول الاتحاد الأوروبي.

وأوضح، أن الاستثمار الأجنبي المباشر من الاتحاد الأوروبي في المملكة أظهر نموا قويا عام 2022 مقارنة بالعام السابق له، وذلك في عديد من القطاعات المختلفة، مبينا أنه بلغ حجم التجارة بين المملكة والاتحاد الأوروبي 80 مليار يورو في الفترة ذاتها، ما يمثل نموا سنويا قدره 30 في المائة.

من جانبه، أكد بندر الخريف وزير الصناعة والثروة المعدنية، أن المملكة تتمتع بعدة مزايا تجعل الاستثمار فيها جاذبا للمستثمر الأوروبي والدولي، منها البنية التحتية، والشفافية العالية وموقع المملكة الجغرافي الاستراتيجي.

وبين خلال مشاركته في جلسة حوارية بعنوان «قطاعي التعدين والصناعة: حقبة جديدة تقودها الموارد الطبيعية في المملكة العربية السعودية» في منتدى الاستثمار السعودي - الأوروبي، أن استراتيجية التعدين في المملكة ركزت على ثلاثة محاور مهمة، أولها على كيفية التعلم من التجارب العالمية الأخرى في قطاع التعدين لتحقيق الأثر الإيجابي الاقتصادي والاجتماعي».

وأضاف «تحرص المملكة على تأكيد ارتباط التعدين مباشرة مع الصناعة للاستفادة القصوى من الثروات المعدنية الغنية في باطن الأرض، وضمان تحقيق الأثر الاجتماعي الإيجابي من التعدين وعدم الاكتفاء بالأثر الاقتصادي».

وأوضح الخريف أن الاستراتيجية الوطنية للصناعة جاذبة للمستثمر الأوروبي، حيث تعمل المملكة من خلالها إلى تمكين القطاع الخاص، وزيادة مرونة وتنافسية القطاع الصناعي، إضافة إلى المرونة الصناعية، التي تضمن استمرارية الوصول إلى السلع المهمة من أجل رفاهية المواطن واستمرارية النشاط الاقتصادي، وقيادة التكامل الإقليمي الصناعي لسلاسل القيمة، والاستفادة من مواطن القوة في الاقتصاد السعودي.

وشدد على أهمية مؤتمر التعدين الدولي الذي يعقد سنويا في مدينة الرياض خلال شهر يناير الذي يعد من الأهم حول العالم حيث ستشهد النسخة الثالثة من المؤتمر إشراك جانب العرض والطلب على المعادن الأكثر استخداما في تحقيق توجهات العالم للتحول نحو الطاقة النظيفة، ليكون منصة للنقاش بين الدول المنتجة والمستهلكة للمعادن، وضمان استمرارية الاستثمار في القطاع بدءا من المناجم والتصنيع وعمليات التكرير والمعالجة، إضافة إلى التعامل مع التحديات المختلفة في عمليات التمويل والبنية التحتية والخدمات اللوجستية، وهو يدلل على مكانة المؤتمر وتنوع المشاركين فيه.

بدوره، أوضح المهندس صالح الجاسر وزير النقل والخدمات اللوجستية، خلال جلسة حوارية في منتدى الاستثمار السعودي - الأوروبي، أن المملكة تستهدف زيادة عدد الحجاج والمعتمرين إلى أكثر من 30 مليونا، والسياح إلى أكثر من 100 مليون في كل عام تحقيقا لمستهدفات رؤية المملكة 2030، وأن التركيز في الوقت الحالي ينصب على توفير جودة الحياة، وترابط الخدمات مع الأفراد، دون تكرار أي نموذج تقليدي أو غير عملي.

وأكد أن مستوى الطموحات السعودية مرتفع جدا، وتحظى بإمكانات عالية إضافة إلى كوادر وطنية منافسة، وقال: «سنقوم باستثمارات خلال الأعوام العشرة المقبلة بمبلغ 1.6 تريليون ريال من خلال الشراكات مع القطاع الخاص وعدد من الدول، كما قمنا بتطوير مركزين مهمين للطيران، ودعم احتياجات المواطنين، وربط المملكة بدول العالم، وذلك من خلال 250 وجهة سياحية».

النفط يتراجع رغم تقلص خطر انقطاع الإمدادات

الرياض

تراجعت أسعار النفط أكثر من دولار في افتتاح تداولات الأسبوع، أمس يوم الاثنين، مع انحسار المخاوف بشأن انقطاع الإمدادات بسبب تكثيف الجهود الدبلوماسية في محاولة لاحتواء الصراع.

وانخفضت العقود الآجلة لخام برنت 67 سنتا إلى 91.49 دولارا للبرميل، بعد أن خسرت 1.08 دولار إلى 91.08 دولارا للبرميل في وقت سابق يوم الاثنين، وانخفضت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي 82 سنتا إلى 87.26 دولارا للبرميل، بعد أن تراجعت 1.72 دولار إلى 87.03 دولارا للبرميل في وقت سابق من الجلسة.

وارتفعت العقود أكثر من واحد بالمئة الأسبوع الماضي في ثاني قفزة أسبوعية على التوالي بفعل مخاوف من تعطل محتمل للإمدادات الى نطاقا أوسع في الشرق الأوسط أكبر منطقة لإمدادات النفط في العالم.

ولتخفيف الضغط على إمدادات النفط -المشدد بالفعل بسبب تخفيضات الإنتاج من قبل منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وشركائها بما في ذلك روسيا- علقت الولايات المتحدة العقوبات على فنزويلا العضو في أوبك بعد اتفاق الحكومة الفنزويلية مع المعارضة. وأجرى الرئيس الأميركي جو بايدن، الذي زار إسرائيل الأسبوع الماضي، اتصالات يوم الأحد مع زعماء كندا وفرنسا وبريطانيا وألمانيا وإيطاليا، بعد أن تحدث مع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو والبابا فرانسيس. ومن المقرر أن يزور زعيما فرنسا وهولندا إسرائيل هذا الأسبوع بحثا عن حل للصراع، وقال محللو بنك ايه ان زد، تراجعت أسعار النفط، متتبعة الخسائر في أسواق الأسهم. وانخفض سعر خام برنت العالمي إلى ما دون 92 دولارًا للبرميل، وتداول خام غرب تكساس الوسيط بالقرب من 87 دولارًا بعد أسبوعين متتاليين من المكاسب. وتقدم خام برنت بنحو 8 % منذ الهجوم الذي شنته حماس على إسرائيل في 7 أكتوبر بسبب مخاوف من أن الصراع سيجر دولا أخرى بما في ذلك لبنان وإيران وربما الولايات المتحدة. ويزود الشرق الأوسط نحو ثلث الخام العالمي والمخاطر الرئيسة للسوق هي أن واشنطن تكثف فحوصات الامتثال للنفط الإيراني الخاضع للعقوبات وأن تعطل طهران طرق الشحن الرئيسة.

وتم تأجيل الهجوم البري الذي كان متوقعا على نطاق واسع من قبل إسرائيل على قطاع غزة -بسبب ضغوط من الحكومات الأميركية والأوروبية- من أجل كسب الوقت للجهود الرامية إلى تأمين إطلاق سراح الرهائن الذين تحتجزهم حماس، التي تصنفها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على أنها جماعة إرهابية. وتم إطلاق سراح أم أميركية وابنتها يوم الجمعة بوساطة قطرية.

وقال يب جون رونغ، استراتيجي السوق لدى آي جي اسيا، إن النفط «يأخذ استراحة بينما يشير التركيز على المساعدات الإنسانية.

وقد زاد تجار النفط من مراكزهم الصعودية بسبب الحرب، حيث عززت صناديق التحوط رهاناتها المجمعة في الأسبوع المنتهي في 17 أكتوبر على أن سعري برنت وخام غرب تكساس الوسيط سيرتفعان، وفقًا لبيانات البورصة الصادرة يوم الجمعة. كما ارتفعت تقلبات النفط الخام الأسبوع الماضي.

وقال محللون من آر بي سي كابيتال ماركتس، بما في ذلك مايكل تران، في مذكرة، إن النفط الخام قد يرتفع بمقدار 10 دولارات للبرميل أو أكثر إذا تفاقمت الأزمة في الشرق الأوسط. ومع ذلك، فإن مدة واستدامة هذا الارتفاع ليست مؤكدة بأي حال من الأحوال.

وقد يتم تعويض علاوة مخاطر الحرب في الشرق الأوسط جزئيًا من خلال احتمال زيادة صادرات النفط الخام الفنزويلي بعد أن اتخذت الولايات المتحدة الأسبوع الماضي الخطوات الأولى في التراجع عن سياسة العقوبات. ومن المتوقع أن تستفيد شركات مثل ريبسول، وروسنفت، وشيفرون من إعادة الافتتاح.

في وقت تنخفض أسعار البنزين في الولايات المتحدة تمامًا كما تسير أسعار النفط الخام في الاتجاه الآخر. ولقد تجنب الأميركيون الألم الذي شعر به السائقون في أماكن أخرى حيث وصل سعر النفط الخام إلى 90 دولارًا أو ما يقرب من ذلك للبرميل. وإذا استمر هذا الاتجاه، فقد يمنح بنك الاحتياطي الفيدرالي سببًا أقل لرفع أسعار الفائدة.

وتحدث واحدة من أغرب الثنائيات على جبهة الطاقة الأميركية، فالتجار الذين يتداولون النفط الخام لفترة طويلة يحققون مكاسب أكثر من الخسائر في موسم عادة ما يكون ضعيفًا لأسعار النفط، بينما يدفع الناس العاديون أقل من عام مضى مقابل البنزين في المضخات في جميع أنحاء البلاد.

ويتساءل البعض عما إذا كان هذا المكسب للجميع يضفي درسا جديدا في الاقتصاد. ففي نهاية المطاف، يخبرنا العلم الذي يدرس كيفية إنتاج المجتمعات للسلع والخدمات واستهلاكها أن تكاليف المواد الخام، أكثر من أي شيء آخر، هي التي تحدد أسعار المنتجات.
على هذا النحو، فإن البنزين الذي تحتاجه السيارات يجب أن يصبح نظريًا أكثر تكلفة حيث يطارد المتداولين أسعار النفط الخام الذي يتم تكريره إلى هذا البترول. وإن حدوث العكس بدلاً من ذلك في الولايات المتحدة هو انعكاس للخصائص المميزة التي تعيد تشكيل قطاع الطاقة في أكبر دولة مستهلكة للنفط في العالم، أكثر من كونه إعادة صياغة للاقتصاد بشكل عام.

وقال جون كيلدوف، الشريك في صندوق التحوط للطاقة في نيويورك أجين كابيتال: «في مراحل مختلفة من التاريخ، كانت هناك انهيارات في العلاقة الإيجابية بين السعر الثابت للبرميل والأسعار عند محطات الوقود. لكن النتيجة كانت في كثير من الأحيان ارتفاع أسعار البنزين، وليس انخفاضها، مما يعني أنه حتى لو انخفضت أسعار النفط الخام، فإن أسعار البنزين ستبقى أعلى لفترة أطول من المتوقع بسبب الشقوق المتفجرة في مصافي التكرير.

«لكن ما يحدث الآن أمر رائع للغاية. لقد مر أكثر من عام دون تغير يذكر في أسعار البنزين على الرغم من بعض التحركات التصاعدية الهائلة في أسعار النفط الخام، خاصة في الأشهر الأخيرة. ومرة أخرى، إنها وظيفة فجوة الغاز، التي انخفضت إلى مستوى منخفض للغاية لدرجة أنها انقلبت إلى السلبية عند نقطة ما، بسبب العرض الكافي أكثر من الطلب على البنزين.

وعادةً ما تتمتع صناعة تكرير الوقود وتسليمه في الولايات المتحدة بهامش ربح مشترك يتراوح بين 50 % إلى 80 % على برميل النفط الخام في معظم الأوقات، مع الحفاظ على ذلك حتى خلال جائحة فيروس كورونا المستمر منذ عامين. وفي بعض الأحيان، انخفض سعر البنزين نفسه إلى حد كبير لدرجة أن هوامش التكرير -كما يطلق عليها- تعرضت لضربة كبيرة.

والآن، هي واحدة من تلك الفترات العجاف بالنسبة لهوامش البنزين، مع انخفاض سعر البرميل إلى خانة الآحاد، حيث أنهى يوم الخميس عند 9.77 دولارًا للبرميل من الخام الأميركي في السوق الفورية. وأغلقت عقود تسليم البنزين في نوفمبر تداول العقود الآجلة في نيويورك يوم الخميس عند 2.3617 دولار للغالون الواحد. وبلغ متوسط سعر مضخة البنزين 3.565 دولارًا للغالون الواحد، وفقًا لجمعية السيارات الأميركية.

وكان من المفترض أن يخدم السحب الهائل جبهتين، الوقود المتوقع في الداخل، وتزايد الطلب على الصادرات على منتجات الطاقة الأميركية ككل، بما في ذلك النفط الخام، في الأسواق التي تقلصت بسبب تخفيضات الإنتاج التي نفذتها أوبك + - تحالف منتجي النفط المكون من 23 دولة والذي يضم 13 دولة عضو في منظمة البلدان المصدرة للبترول التي تقودها السعودية، وتضم 10 منتجين مستقلين للنفط من بينهم روسيا.
وقال كيلدوف: «كان الرهان في الأصل على تلبية الطلب المتزايد على البنزين في فصل الصيف». «حسنًا، لم ينجح هذا حقًا على الرغم من وجود بضعة أسابيع من استهلاك البنزين الملحوظ بين يونيو وأغسطس. ثم وبينما بدأت شقوق البنزين ضعفها، بدأت شقوق الديزل في التمزق بالفعل بسبب النقص الضمني في وقود الديزل في جميع أنحاء العالم، وليس فقط الولايات المتحدة.

وبرر كيلدوف وجهة نظره بالقول «لذلك، بدأت مصافي التكرير في مطاردة شقوق الديزل في ذلك الوقت. ومن أجل الوصول إلى الديزل، عليك التخلص من البنزين أولاً. لذا، سواء أحبوا ذلك أم لا، انتهى بنا الأمر إلى وجود كمية من البنزين في أيدينا أكثر من اللازم».

المملكة وكوريا تؤسسان شراكة في تقنيات الطاقة والابتكار الرقمي

الرياض

زار فخامة الرئيس يون سوك يول رئيس جمهورية كوريا أمس، منظومة الاقتصاد الرقمي والابتكار والفضاء، وذلك في إطار زيارته الحالية للمملكة، حيث كان في استقباله لدى وصوله مقر الكراج في مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية (كاكست) معالي وزير الاتصالات وتقنية المعلومات المهندس عبدالله بن عامر السواحه.

وتجول الرئيس الكوري فور وصوله للمدينة في معرض منظومة الاقتصاد الرقمي والفضاء والابتكار، واستمع إلى شرح عن مشروعات ومبادرات المنظومة التي تُسهم في مواجهة التحدّيات العالمية وتحقيق التطلعات والأولويات الوطنية للبحث والتطوير والابتكار، بما يُعزز من تنافسية المملكة وريادتها على المستوى الدولي ويتماشى مع رؤية 2030 الطموحة.

وأشاد في ختام زيارته بالتطور الكبير الذي تشهده المملكة العربية السعودية في قطاع البحث والتطوير والابتكار، وما يجري تنفيذه من مشاريع بحثية في المختبرات الوطنية والمراكز البحثية المُتقدمة، متطلعاً لتعزيز التعاون العلمي والتقني مع المملكة، مؤكدا أن منتدى الشراكة السعودية الكورية لتكنولوجيا المستقبل خطوة جديدة للتعاون من خلال الرقمنة والطاقة النظيفة والصحية الحيوية والفضاء، وهذه مجالات مهمة تحمل نفوذاً على الصناعات الأخرى، ودافع أساسي للنمو المستقبلي.

وأشار فخامته إلى أن المملكة العربية السعودية تمضي في تحويل المدن والحكومة والشركات إلى ذكية من خلال التركيز على الجيل الخامس والذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية وغيرها من التقنيات الرقمية المتطورة، وهذه فرصة لخلق شركات وتعاون بين شركات القطاع الخاص في البلدين، موضحاً أن التعاون في مجالات الطاقة النظيفة والمتجددة سيحقق أهداف البلدين معًا، بحيث يمكننا معالجة التغير المناخي ونسهم في التنمية المستدامة في العالم. كما أشاد بمشروع المستشفى الافتراضي في المملكة، موضحاً أن الشراكة مع الجانب الكوري ستمكن من تخفيض التكاليف الطبية وتحسين الحالات الصحية مما سيجعل البلدين في موقف قيادي في سوق الرعاية الصحية في العالم.

وأعرب فخامته عن تطلعه لتوسيع التعاون في مجال استكشاف الفضاء والقمر وتطوير الأقمار الصناعية والتقدم إلى الأمام معًا كدول متقدمة في تكنولوجيا الفضاء، وقال: «أنا على ثقة تامة أن الأفكار والنقاشات بين العلماء في البلدين هي حجر الأساس لتطوير التضامن والشراكة الثنائية بين البلدين لفتح آفاق مستقبلية جديدة من خلال الشراكة في تقنيات المستقبل لفتح آفاق جديدة للعالم».

من جانبه، أكد معالي وزير الاتصالات وتقنية المعلومات المهندس عبدالله بن عامر السواحه أن هذه الزيارة تؤكد أن الشراكة الإستراتيجية بين البلدين، والتي تمتد لأكثر من 6 عقود، لا تنحصر فقط في مجال الشراكة التجارية والطاقة، بل وصلت لمجالات أكثر عمقاً لتشمل التقنية والابتكار والفضاء، بهدف بناء مستقبل مستدام للبلدين الصديقين، والمضي قدماً لتحقيق الريادة العالمية في تقنيات الطاقة والابتكار الرقمي.

وقال معاليه في كلمته الترحيبية في المنتدى الذي حضره أيضاً معالي وزير الاستثمار المهندس خالد الفالح: «إن أمام البلدين فرصة ألماسية للشراكة في مجالات تقنيات الجيل الخامس والسادس وتقنيات الشبكات الراديوية المفتوحة والصناعات المتقدمة والتقنيات العميقة وكذلك الذكاء الاصطناعي التوليدي إضافة إلى تقنيات الفضاء الجديدة من خلال أنظمة المراقبة والاتصالات لربط العالم غير المتصل والملاحة.

كما اطلع فخامة الرئيس الرئيس يون سوك يول على عرض لمُخرجات ورش العمل الأربع التي عقدها العلماء السعوديون مع نظرائهم في كوريا وتناولت التقنيات الرقمية، والابتكار والطاقة النظيفة، والابتكار والتقنيات الحيوية المُتقدمة، والفضاء، التي عقدت ضمن منتدى الشراكة السعودية - الكورية لتكنولوجيا المستقبل.

حصة أوبك من واردات الهند من النفط تبلغ مستوى قياسياً في ستة أشهر

الرياض

سجلت حصة أوبك من واردات النفط الهندية مستوى منخفضا قياسيا بين أبريل وسبتمبر، حيث ضاعفت ثالث أكبر مستورد للخام في العالم مشترياتها من الخام الروسي، وفقا لبيانات الصناعة والتجارة. وبين أبريل وسبتمبر، النصف الأول من السنة المالية الهندية 2023 / 2024، تضاعفت واردات الهند من النفط الخام الروسي إلى 1.76 مليون برميل يوميًا من 780 ألف برميل يوميًا في نفس الفترة من العام 2022 / 2023.

وتشتري الهند من الخارج أكثر من 80 % من النفط الخام الذي تستهلكه، وعلى مدى العام ونصف العام الماضيين، زادت البلاد بشكل كبير وارداتها من النفط الخام الروسي الأرخص ثمناً، والمحظور في الغرب.

وفي النصف الأول من 2023 / 2024، استحوذت روسيا على حصة 40 % من واردات النفط الخام الهندية، بينما تراجعت حصة مصدري أوبك إلى مستوى قياسي منخفض بلغ 46 %. وفي الفترة من أبريل إلى سبتمبر من عام 2022، بلغت حصة أوبك من واردات النفط الهندية 63 %.

وزادت شركات التكرير الهندية بشكل كبير وارداتها من روسيا مع خفض المشتريات من المملكة العربية السعودية، أكبر مصدر للنفط الخام في العالم والشريك الرئيس لروسيا في اتفاق أوبك +. وبعد انخفاض واردات الهند من الخام الروسي في شهري يوليو وأغسطس مقارنة بالأشهر السابقة، انتعشت واردات الهند من النفط من روسيا في سبتمبر.

ودفع انخفاض أسعار النفط الروسي مقارنة ببدائل الشرق الأوسط شركات التكرير الهندية إلى استيراد المزيد من الخام من روسيا الشهر الماضي مقارنة بأدنى مستوى في سبعة أشهر المسجل في أغسطس، وانتعشت واردات الهند من النفط الخام من روسيا وسط سوق أكثر إحكاما وارتفاع تكلفة الخام من الشرق الأوسط، بما في ذلك من المملكة العربية السعودية، التي قامت برفع أسعار البيع التعاقدية لآسيا. وبحسب بيانات تتبع الناقلات، ارتفعت واردات الهند من الخام الروسي في سبتمبر 11.8 % عن أغسطس، وقفزت 71.7 % مقارنة بسبتمبر 2022، إلى متوسط 1.54 مليون برميل يوميا. وانتشرت عدة شركات تجارية غير المعروفة التي تعتمد عليها موسكو لتصدير كميات كبيرة من صادرات النفط الخام إلى آسيا في الأشهر الأخيرة، منذ أن أدت العقوبات المفروضة على حرب أوكرانيا إلى انسحاب شركات النفط الكبرى وبيوت السلع الأساسية من الأعمال التجارية مع المنتجين في روسيا.

وقام اللاعبون الجدد بشحن ما لا يقل عن نصف إجمالي صادرات روسيا من الخام والمنتجات المكررة التي تبلغ 6 - 8 ملايين برميل يوميًا في المتوسط هذا العام، مما حول الشركات غير المعروفة بشكل جماعي إلى بعض أكبر تجار النفط في العالم.

وبدأت الشركات في الظهور بعد الغزو الروسي لأوكرانيا في فبراير 2022، حيث شارك ما يصل إلى 30 وسيطًا في الصفقات على مدار العام الماضي، وفقًا للإحصاءات. وفي وقت سابق من هذا الشهر، قفزت أسعار الأورال فوق الحد الأقصى لسعر 60 دولارًا للبرميل على الصادرات الروسية التي فرضتها مجموعة الدول السبع وأستراليا والاتحاد الأوروبي اعتبارًا من 5 ديسمبر والتي كانت تهدف إلى معاقبة الشركات المتورطة في أي تجارة أعلى من هذا المستوى.

وتظهر التقارير أنه في سبتمبر، قدمت روسيا، وهي واحدة من أكبر ثلاث دول منتجة للنفط في العالم، كميات قياسية للصين والهند، اللتين لم تفرضا عقوبات على موسكو وأصبحتا المشترين الرئيسين بعد العقوبات المفروضة من قبل أوروبا والولايات المتحدة وقوى أخرى محدودة.

وقالت المصادر، أصبحت التجارة المتعددة نادرة في وقت ما أثناء وجود السفن في البحر منتشرة على نطاق واسع، ووصفت المصادر ما لا يقل عن 10 من هذه الصفقات، والتي تحدث مع القليل من التوثيق العام وتهدف إلى زيادة صعوبة تتبع صادرات النفط الروسية، على حد قولهم.

فيما لعبت الشركات الناشئة دورًا رئيسًا في الحفاظ على حركة صادرات النفط الروسية، بل وزيادتها، حيث قام منتجو النفط الخام الرئيسون روسنفت، وولوك أويل، وغازبروم نفت، بتحويل شحناتهم إلى الهند والصين.

وبمساعدة هذه الشبكة، وصلت صادرات النفط الروسية من جميع الموانئ البحرية إلى أعلى مستوياتها في عدة سنوات في أبريل ومايو عند قرابة أربعة ملايين برميل يوميًا، وفقًا لبرامج تحميل الموانئ الروسية وبيانات رفينيتيف. وفي مايو، وصلت إمدادات النفط الروسية المنقولة بحراً إلى الهند، التي كانت مشتريا نادرًا للنفط الروسي قبل الحرب، إلى مستوى قياسي بلغ 1.95 مليون برميل يوميًا بينما استوردت الصين 2.29 مليون برميل يوميًا. وتتوقع وكالة الطاقة الدولية أن تستأثر الهند باستهلاك قوي من النفط الخام في الأشهر المقبلة، وقالت إن من المرجح أيضًا زيادة استهلاك النفط في الولايات المتحدة.

وكان وزير النفط الهندي هارديب بوري أحد أبرز المدافعين عن الدول المستهلكة التي تشعر بالضغط بسبب ارتفاع أسعار النفط. ومنذ بداية الحرب في أوكرانيا، كانت الهند المشتري الأكثر للخام الروسي، مستفيدة من التخفيضات الكبيرة في الأسعار، لكنها ملتزمة بسقف الأسعار الذي حددته مجموعة السبع. وتختبر الهند أيضًا مدفوعات بغير الدولار مقابل الشحنات. لكن بوري قال إن مثل هذه المدفوعات لا تمثل خطوة نحو إلغاء الدولار في تجارة النفط.

وقال بوري تفضل الهند سعرا يبلغ نحو 80 دولارا للبرميل أو أقل. وبالنسبة لبعض البلدان سيكون الأمر صعبا للغاية. لكن في الهند لا تشتري الحكومة النفط، حيث ان الشركات هي التي تشتري النفط، والشركات سواء في القطاع الخاص أو في القطاع العام.

وتقوم روسيا الآن بتزويد الهند بأكثر من 40 % من النفط، وقد انخفضت الحصة السوقية لمنتجي الخليج في الشرق الأوسط. وقال بوري: «كنا نشتري من 27 دولة، والآن نشتري من 39 دولة، ونشتري بطريقة حساسة للسعر، ونحن نشتري ممن يبيعنا بسعر أرخص، علماً بأن بعض النفط ليس جيدًا لمصافينا، لكن بعض النفط الذي نحصل عليه يمكن استخدامه في أي مكان. وبالنسبة لنا، نحن سعداء بشراء النفط الروسي، لكن بشرط أن يكون مطابقا للحد الأقصى للسعر والسعر مناسبا».

وحول إذا ما كانت الهند تواجه تهديدا من العقوبات الغربية بسبب مشترياتها من النفط الروسي، قال بوري لا توجد عقوبات على المشتريات الهندية من النفط الروسي، لكن يقولون إنه يجب عليك الشراء بموجب الحد الأقصى لسعر مجموعة السبع. لذا، وضمن الحد الأقصى للسعر، لا توجد مشكلة.

ولكن طالما أنك تشتري ضمن الحد الأقصى للسعر، فلا توجد عقوبات. ويمكننا الشراء بأي عملة، والنقطة المهمة هي أن السعر يجب أن يكون ضمن الحد الأقصى. وبموجب اتفاقية التجارة بين الهند والإمارات العربية المتحدة، قامت الهند بدفع جزء من ثمن شحنة النفط بالروبية.

وتقول الوكالات الدولية إنه في السنوات العشرين المقبلة، وبالأخص من عام 2020 إلى عام 2040، سيأتي 25 % من الزيادة في الطلب العالمي من الهند. وهناك أسباب وجيهة لذلك، وهي الدولة الأكثر اكتظاظا بالسكان في العالم بمتوسط عمر حول 29 سنة من السكان الشباب الطموحين. وجميعهم يدخلون سوق العمل، وسوف يستهلكون المزيد من الطاقة. لذلك سوف ينمو استهلاك الطاقة الهندي الذي يبلغ حاليًا 5 ملايين برميل يوميًا، ويعتقد أنه قد يرتفع إلى 6 ملايين برميل يوميًا و6.5 ملايين برميل يوميًا أو حتى 7 ملايين برميل يوميًا.

كما تتفوق روسيا كأكبر مورد للنافثا، أحد مشتقات النفط، للهند، مع استفادة نيودلهي من أسعار المنتجات النفطية الروسية المخفضة وإعادة توجيه التدفقات التجارية في أعقاب ذلك بسبب غزو موسكو لأوكرانيا.
وأظهرت بيانات فورتيكسا أن الهند شحنت 2.1 مليون طن متري من النافثا في الفترة من يناير إلى سبتمبر، منها 37 % أو 770 ألف طن منتج روسي المنشأ، مقارنة بـ 154 ألف طن لعام 2022 بأكمله. وأظهرت البيانات أن الهند استوردت نحو 750 ألف طن من النافثا الروسية في الأشهر التسعة الأولى من عام 2023، ارتفاعًا من نحو 185 ألف طن فقط في عام 2022.

وتم استيراد معظم النافتا الروسية من قبل شركة ريلاينس إندستريز الهندية، المشغلة لأكبر مجمع لتكرير النفط في العالم. وأظهرت بيانات تتبع السفن أن ريلاينس بدأت شراء النافثا من روسيا في سبتمبر من العام الماضي وزادت الكمية بعد فرض الدول الغربية سقفًا لأسعار الوقود والحظر الذي فرضه الاتحاد الأوروبي.

ويستخدم منتج آخر للبتروكيماويات، شركة اتش بي سي إل متال للطاقة، النافثا بدلاً من الغاز الطبيعي بسبب ارتفاع أسعار الغاز في مفاعلها في باثيندا، والذي يمكن أن ينتج 1.2 مليون طن سنويًا من البتروكيماويات، والتي تم تشغيلها في الربع الأول. وقال مصدر في الشركة «إن النافتا الروسية أرخص بالتأكيد من الدول الاخرى، ومن ثم فإن الشراء منها منطقي اقتصاديا».

وأظهرت بيانات كبلر أن شركة اتش بي سي إل متال للطاقة استوردت نحو 186 ألف طن من النافثا هذا العام في ميناء موندرا في غرب الهند من مينائي أوست لوغا وشيسكاريس الروسيين. وأظهرت البيانات أن نحو 207 آلاف طن من النافثا الروسية هبطت في موندرا.

وقال محللون وتجار إن من المتوقع أن ترتفع واردات الهند من النافثا بشكل أكبر مع بدء تشغيل مشاريع بتروكيماويات جديدة والصيانة المخطط لها لمصافي التكرير مما يعزز الطلب على المزج مع البنزين. ومن المتوقع أن يضاعف ثالث أكبر اقتصاد في آسيا استهلاكه من البتروكيماويات ثلاث مرات بحلول عام 2040 ليصل إلى 80 مليون طن سنويا.

تقلبات النفط مستمرة رغم انحسار مخاوف الإمدادات .. المتعاملون يراقبون تداعيات الحرب الاقتصادية

استمرت تقلبات أسعار النفط الخام في بداية تعاملات الأسبوع وسط جهود دولية ودبلوماسية لاحتواء توسع نطاق الحرب في غزة والحيلولة دون تأثر إمدادات النفط الخام.

ويراقب المستثمرون الوضع في الشرق الأوسط في ظل القفزات السعرية الحالية بفعل تداعيات الحرب والأخطار الجيوسياسية.

وقال لـ«الاقتصادية»، محللون نفطيون: إن شركات النفط الأمريكية لا تنجرف وراء وتيرة الأسعار المرتفعة، حيث تحافظ بالفعل على تركيزها على عوائد المساهمين من خلال توزيع أرباح الأسهم وإعادة شراء الأسهم، وهو ما يجذب المستثمرين مرة أخرى إلى القطاع. وذكر المحللون أن هناك حالة يقين من استمرار أرباح النفط والغاز في ضوء تواصل عمليات إعادة شراء الأسهم، موضحين أن العامل الرئيس الذي جعل النفط والغاز جذابين مرة أخرى هو تمسك شركات الطاقة بانضباط رأس المال. ولفتوا إلى تقديرات أخرى في السوق ترى أن الزخم في الانتعاش الأخير في النفط الخام لا يبدو قويا بما يكفي لضمان ارتفاع مستدام حتى الآن، معتبرين أن التصحيح الهبوطي الذي بدأ قرب نهاية سبتمبر الماضي قد لا يزال قائما. وفي هذا الإطار، قال روبرت شتيهرير مدير معهد فيينا الدولي للدراسات الاقتصادية، إن حالة عدم اليقين تسيطر على سوق النفط الخام، حيث انخفضت أسواق الأسهم العالمية بشكل حاد خلال الأسبوع الماضي، بسبب تصاعد التوترات في الشرق الأوسط وارتفاع عوائد سندات الخزانة الأمريكية بعد أن ترك جيروم باول رئيس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي الباب مفتوحا لمزيد من التشديد في السياسات المالية وتوقع إجراء زيادات جديدة في أسعار الفائدة. ولفت إلى تقارير دولية ترى أن أسعار النفط الخام تبدو مستعدة لمزيد من الارتفاع من الناحية الفنية، حيث إن التوترات في الشرق الأوسط ستظل المحرك الرئيس لأسعار النفط في الأسبوع الجاري. من جانبه، أكد رودلف هوبر الباحث في شؤون الطاقة ومدير أحد المواقع المختصة، أن هناك بوادر انتعاش الاستثمارات النفطية، وهو المطلب الذي أكدته «أوبك» وعديد من البنوك من أجل تأمين إمدادات النفط على المدى الطويل، مبينا أن شركة شيفرون تعتزم شراء شركة هيس الأمريكية للتنقيب عن النفط في صفقة بقيمة 53 مليار دولار تضيف مليارات البراميل من الموارد البحرية في جويانا وفي النفط الصخري الزيتي في باكن. وأشار إلى أن الاستثمارات النفطية تنامت أيضا مع إعلان شركة إكسون موبيل شراء شركة بايونير ناتشيورال ريسورسيز لإنتاج النفط الصخري مقابل 58 مليار دولار، ما يعزز رهانها على أن النفط والغاز سيظلان عنصرين أساسيين في مزيج الطاقة العالمي لعقود مقبلة. من ناحيته، قال ماثيو جونسون المحلل في شركة «أوكسيرا» الدولية للاستشارات، إن أخطارا تصاعدية تحيط بأسعار النفط الخام على المدى القصير، لكن تقارير دولية تتحدث عن عودة الضغوط الهبوطية على المدى المتوسط، رغم استمرار الصراع في الشرق الأوسط. وأفاد بأنه لا يمكن تجاهل الأخطار الصعودية المرتبطة بالصراع الحالي في الشرق الأوسط، التي قد ترفع سعر برنت إلى فوق 100 دولار للبرميل.

بدورها، ذكرت مواهي كواسي العضو المنتدب لشركة «أجركرافت» الدولية، أن هدوءا مرجحا في وتيرة صعود أسعار النفط الخام قد يحدث على المدى القصير نتيجة نمو الإنتاج الجيد في الولايات المتحدة وبحر الشمال والبرازيل. ولفتت إلى أن تقارير دولية ترجح ألا تتحول أخطار الشرق الأوسط إلى اضطرابات مادية، مشيرة إلى توقع بنك ستاندرد تشارترد بلوغ متوسط سعر خام برنت 93 دولارا للبرميل ومتوسط سعر خام غرب تكساس الوسيط 91 دولارا للبرميل في الربع الأخير من 2023.

وفيما يخص الأسعار، هبط النفط بأكثر من دولار أمس مع تراجع مخاوف تتعلق بالإمدادات في ظل بذل جهود دبلوماسية لاحتواء الصراع في الشرق الأوسط.

وخلال التعاملات أمس، انخفضت العقود الآجلة لخام برنت 67 سنتا إلى 91.49 دولار للبرميل بعد أن خسرت في وقت سابق من الجلسة 1.08 دولار مسجلة 91.08 دولار للبرميل.

كما تراجعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 82 سنتا ليجري تداولها عند 87.26 دولار للبرميل بعد أن تراجعت 1.72 دولار إلى 87.03 دولار للبرميل خلال الجلسة.

وفي الأسبوع الماضي ارتفعت العقود بأكثر من 1 في المائة في ثاني قفزة أسبوعية لها على التوالي، وسط مخاوف من انقطاع محتمل للإمدادات إذا تطورت الحرب بين إسرائيل وحماس إلى مواجهة أوسع في الشرق الأوسط، أكبر منطقة لإمدادات النفط في العالم.

من جانب آخر، ارتفعت سلة خام «أوبك» وسجل سعرها 95.72 دولار للبرميل الجمعة مقابل 93.63 دولار للبرميل في اليوم السابق.

وذكر التقرير اليومي لمنظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك» أمس أن سعر السلة التي تضم متوسطات أسعار 13 خاما من إنتاج الدول الأعضاء بالمنظمة حقق أول ارتفاع عقب انخفاض سابق، وأن السلة كسبت نحو أربعة دولارات مقارنة باليوم نفسه من الأسبوع الماضي الذي سجلت فيه 91.62 دولار للبرميل.

أسعار الغاز الأوروبي تتراجع 6.4 % والمخزونات تدعم استقرار السوق

الاقتصادية

تراجعت أسعار الغاز الطبيعي الأوروبي، مدفوعة بالتوقعات أن يسود طقس معتدل خلال الفترة المتبقية من الشهر الجاري، بحسب ما أوردته وكالة «بلومبيرج» للأنباء، أمس.

وفي الوقت نفسه، هدأت المخاوف بشأن تصاعد الصراع في الشرق الأوسط، حيث توقفت إسرائيل عن شن هجوم بري كان وشيكا على غزة. وانخفضت أمس العقود الآجلة القياسية بنسبة 6.4 في المائة. ومع ذلك، لا تزال العقود الآجلة أعلى بنسبة 30 في المائة تقريبا عما كانت عليه قبل السابع من أكتوبر الجاري، حيث يراقب التجار الأخبار المتعلقة بكيفية تطور الوضع في المنطقة.

كما توفر المخزونات الكاملة تقريبا الاستقرار للسوق، بينما لا يزال الطلب أقل من المعدل الطبيعي بعد أن أجبرت أزمة الطاقة في العام الماضي الشركات والأسر على تقليل الاستخدام.

يأتي ذلك في وقت تدرس فيه أوروبا ما إذا كانت ستمدد سقف أسعار الغاز الطارئ، الذي تم تطبيقه، في وقت سابق من هذا العام، بسبب المخاوف من أن الحرب في الشرق الأوسط وتخريب خط أنابيب، ربما يؤديان إلى ارتفاع الأسعار هذا الشتاء.

قطاع الطاقة الأمريكي يشهد صفقتين بقيمة 113 مليار دولار في أسبوعين

الاقتصادية

ستستحوذ شركة شيفرون الأمريكية العملاقة على منافستها «هيس» لقاء مبلغ قدره 53 مليار دولار بموجب صفقة شاملة، وفق ما أعلنت الشركتان في بيان مشترك أمس.

وتعد عملية الاستحواذ الضخمة الأخيرة ضمن صفقات الاندماج المبرمة في قطاع الطاقة الأمريكي وتأتي بعد أقل من أسبوعين على الإعلان بأن «إكسون موبيل» ستستحوذ على شركة «بايونير» في تكساس لإنتاج النفط الصخري لقاء مبلغ قدره نحو 60 مليار دولار.

وبذلك تبلغ قيمة الصفقتين في قطاع الطاقة الأمريكي خلال أسبوعين 113 مليار دولار.

ويقدر اتفاق «شيفرون» أسهم «هيس» بـ53 مليار دولار، بينما تبلغ قيمة الشركة الإجمالية مع الديون 60 مليار دولار، بحسب البيان. وسيؤدي الاستحواذ إلى تنويع مصالح «شيفرون» بشكل أكبر، إذ تتضمن أصول «هيس» خطة تنقيب بحرية في جويانا الغنية بالنفط ومشروعا كبيرا للنفط الصخري في داكوتا الشمالية، إلى جانب أصول في خليج المكسيك وخليج تايلاند.

وقال مايك ويرث رئيس «شيفرون» التنفيذي «إن الاتفاق يضع شيفرون في موقع يسمح بتعزيز أدائنا بعيد الأمد وتحسين محفظتنا ذات العائدات المرتفعة عبر إضافة أصول على المستوى العالمي». رحب جون هيس الرئيس التنفيذي لشركة هيس بالاتفاق أيضا.

وقال هيس الذي يتوقع أن ينضم إلى مجلس إدارة «شيفرون»، «إن هذا الاندماج الاستراتيجي يجمع شركتين قويتين لتأسيس شركة طاقة مدمجة ورائدة».

وأضاف «أشعر بالفخر بموظفينا وما حققناه كشركة تملك محفظة نمو تعد من بين الأفضل في القطاع بما في ذلك في جوايانا، أكبر اكتشاف نفطي في العالم خلال الأعوام العشرة الأخيرة، ونفط باكن الصخري، حيث نعد المنتج الأكبر للنفط والغاز».

وبناء على الاتفاق ستستحوذ «شيفرون» على 30 في المائة من ملكية ما يعادل أكثر من 11 مليار برميل من النفط يتوقع إنتاجها من الحقل في جويانا، إضافة إلى مخزونات في حقل باكن للنفط الصخري في داكوتا الشمالية، وفق البيان.

حققت «شيفرون» العام الماضي أرباحا قياسية بلغت 35.5 مليار دولار. أما «هيس»، فسجلت صافي أرباح بقيمة 2.2 مليار دولار لعام 2022. من جهة أخرى، كشفت شركة توتال إنرجيز الفرنسية للطاقة والبترول أمس عن التحالف مع شركتي كوريو جينيريشن ورايس لايت آند باور لتطوير مشروع لتوليد الطاقة من الرياح قبالة ساحل نيويورك ونيوجيرسي في الولايات المتحدة.

وستحصل شركتا كوريو جينيريشن ورايس لايت آند باور على 27.7 في المائة و16.3 في المائة من الأسهم في مشروع «أتينتيف إنرجي».

4.1 % ارتفاع نشاط مصافي تكرير النفط في الهند .. 20.3 مليون طن خلال سبتمبر

الاقتصادية

أظهرت بيانات اقتصادية نشرت أمس ارتفاع كميات النفط الخام التي كررتها المصافي في الهند خلال الشهر الماضي بنسبة 4.1 في المائة على أساس سنوي إلى 20.3 مليون طن.

ونقلت وكالة «بلومبيرج» للأنباء عن بيانات موقع «خلية التخطيط والتحليل البترولي» التابعة لوزارة النفط والغاز الهندية القول «إن إنتاج مصافي التكرير في الهند خلال سبتمبر تجاوز المستهدف الحكومي وكان 19.1 مليون طن».

وزاد إنتاج شركة إنديان أويل بنسبة 7.8 في المائة إلى 5.5 مليون طن وبهارات بتروليوم بنسبة 6.5 في المائة إلى 3.3 مليون طن وهندوستان بتروليوم بنسبة 16 في المائة إلى 2.9 مليون طن وريليانس إنداستريز بينسبة 4.3 في المائة إلى 4.8 مليون طن، في حين استقر إنتاج شركة نايارا إنرجي عند مستوى 1.7 مليون طن. في الوقت نفسه زادت واردات الهند من النفط الخام خلال الشهر الماضي بنسبة 6 في المائة إلى 17.8 مليون طن، في حين زادت قيمة هذه الواردات بنسبة 10 في المائة سنويا إلى 10.6 مليار دولار. واستقرت صادرات الهند من المنتجات النفطية خلال الشهر الماضي عند مستوى خمسة ملايين طن، في حين زادت واردات المنتجات النفطية بنسبة 25 في المائة إلى أربعة ملايين طن. من ناحية أخرى، زاد استهلاك الهند من الغاز الطبيعي خلال الشهر الماضي بنسبة 13 في المائة سنويا إلى 5.25 مليار متر مكعب، في حين زادت واردات الغاز الطبيعي المسال بنسبة 21 في المائة إلى 2.28 مليار متر مكعب، في حين زاد الإنتاج المحلي من الغاز بنسبة 6.1 في المائة إلى 3.03 مليار متر مكعب.

يشار إلى أن تقريرا اقتصاديا نشر أخيرا، أظهر استقرار هامش أرباح صناعة تكرير النفط في آسيا عند مستوى جيد رغم تراجع أسعار البنزين والوقود النفطي عالي الكبريت، بفضل الطلب القوي على منتجات التكرير المتوسطة وهي الديزل ووقود الطائرات.

«قطر للطاقة» و«إيني» توقعان اتفاقية لتوريد حوالي مليون طن سنوياً من الغاز المسال إلى إيطاليا

الشرق الأوسط

أعلنت «قطر للطاقة» يوم الاثنين توقيع اتفاقية مع شركة «إيني» لتزويد إيطاليا بما يصل إلى مليون طن سنوياً من الغاز الطبيعي المسال لمدة 27 عاماً. وقالت الشركة في بيان إنه سيجري توريد شحنات الغاز الطبيعي المسال اعتباراً من 2026 عن طريق الشركة المشتركة بين «قطر للطاقة» و«إيني» التي تمتلك حصة في مشروع توسعة حقل الشمال الشرقي للغاز. وتحوز «إيني» حصة 3.125 في المائة في مشروع توسعة حقل الشمال الشرقي الذي تبلغ طاقته 32 مليون طن سنوياً، بحسب البيان. وهذه ثالث اتفاقية طويلة الأجل تعلنها قطر للطاقة خلال شهر أكتوبر (تشرين الثاني) الحالي لإمداد دول أوروبية بالغاز الطبيعي المسال بعد اتفاقية مع «توتال إنرجيز» للتوريد إلى فرنسا وأخرى مع «شل» للتوريد إلى هولندا.

تفاهم بين «التحلية» وشركتين كوريتين في مشاريع الطاقة المتجددة

مكة

وقعت المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة مذكرتي تفاهم مع شركتي DL E&C، وتايكيونج الكوريتين، لتعزيز آفاق التعاون الاستراتيجي في المجالات العلمية والمعرفية والاستشارية، وتبادل الخبرات والدراسات والابتكارات وتطبيقاتها، بما يمكن من استكشاف وتطوير فرص النمو والازدهار، وتبني خيارات وحلول مرنة تساعد على تسريع وتيرة النمو في حلول الطاقة المتجددة، التي من شأنها تحقيق الأهداف والتطلعات المستقبلية المشتركة، وذلك على هامش فعاليات منتدى الاستثمار السعودي الكوري 2023، الذي تنظمه وزارة الاستثمار في فندق فيرمونت بالرياض، بحضور عدد من الخبراء الدوليين المعنيين ببحث وتطوير العلاقات الاستثمارية بين البلدين.

وقع الاتفاقية وكيل المحافظ لشؤون الأبحاث والمشاريع الابتكارية المهندس طارق الغفاري، والرئيس التنفيذي لمجموعة تاكيونغ الكورية كيم هايرون، ونائب رئيس الاستراتيجية والتخطيط والطاقة النووية لشركة DL E&C سانخون ريو.

وبموجب مذكرة التفاهم الأولى، ستعمل «التحلية» وشركة DL E&C الكورية على تعزيز الاستفادة من حلول الطاقة الشمسية كمصدر جديد للطاقة منعدمة الكربون، إضافة لإجراء الدراسات والأبحاث المشتركة حول نموذج إنتاج الهيدروجين الأخضر والأمونيا، وتعزيز اقتصاد الهيدروجين المستدام والصديق للبيئة للاستفادة من مصادر الطاقة المتجددة في توليد قيمة إضافية بمنظومات الإنتاج، حيث يتيح استحداث طرق تحلية مياه أكثر استدامة وجودة وموثوقية، ويعزز دور الهيدروجين المحوري في الانتقال بصناعة التحلية وقطاعاتها نحو عالم منخفض الكربون، ورفع إسهامها في الحد من آثار التغير المناخي.

فيما سيتركز التعاون بين «التحلية» وشركة تايكيونج على تطوير أبحاث تقنيات استخدام مياه البحر، والمياه المالحة لإنتاج واستخلاص المواد القيمة، واستخدام الكربون وتخزينه، إضافة لتبني استراتيجيات تسريع وابتكار الحلول الخاصة بتقنيات كربونات الكالسيوم المترسبة وأملاح المغنسيوم بأشكالها المتعددة، كما تتضمن الشراكة التزاماً بالتسويق التجاري للتقنيات المتطورة وتبادل الملكية الفكرية، حيث من المتوقع أن يعزز هذا التبادل قدرات الجانبين على الابتكار وتسريع وتيرة تطوير الحلول المتقدمة، لمعالجة التحديات العالمية الملحة المرتبطة بمستقبل صناعة تحلية المياه.

190 ريالا حد أقصى للمركبات الأعلى استخداما بالوقود المدينة

يتراوح المقابل المالي السنوي المضاف لإصدار وتجديد رخص سير المركبات بحسب كفاءتها في استهلاك الوقود بين 50 إلى 190 ريالاً للمركبات الأعلى استهلاكاً للوقود. وسيتم تطبيق المرحلة الأولى بدءاً من المركبات الخفيفة الجديدة موديل 2024 م. وتم تقسيم المقابل المالي السنوي إلى خمس مستويات وفقاً لاستهلاك المركبة للوقود بحيث لن يتم احتساب أي مقابل مالي على المركبات قليلة الاستهلاك. ويشارك في التطبيق عدد من الجهات الحكومية، تشمل وزارة التجارة، والهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة، وهيئة الزكاة والضريبة والجمارك، والإدارة العامة للمرور، ومركز المعلومات الوطني، والمركز السعودي لكفاءة الطاقة. ويمكن زيارة منصة «مركبتي» على الرابط markabati.saso.gov.sa ، التي تقدم العديد من الخدمات والمعلومات الخاصة بالمقابل المالي السنوي المضاف لإصدار وتجديد رخص سير المركبات، أبرزها نبذة تعريفية عن المقابل المالي، والاستعلام عن قيمة المقابل المالي، والحاسبة التقديرية.

كشفت المنصة الوطنية للمقابل المالي السنوي المضاف إلى إصدار وتجديد رخص السير للمركبات بحسب كفاءتها في استهلاك الوقود عن الآلية التي سيتم من خلالها التعامل فيها مع مستفيدي الضمان الاجتماعي، مبينة أنه سيتم تعويضهم بكامل قيمة المقابل المالي الذي قاموا بدفعه من خلال وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية. وحول عدد المركبات التي سيتم التعويض عنها بينت المنصة بأنه سيتم التعويض لجميع المركبات التي قام المستفيد بسداد رسوم كفاءة الطاقة عنها بشكل تلقائي بعد قيامه بسداد رسوم كفاءة الطاقة غير شامل مبالغ أخرى دفعت لتجديد رخصة السير.

أكوا باور السعودية تتحرك لتصدير الهيدروجين الأخضر إلى أوروبا

الطاقة

تخطط شركة أكوا باور السعودية لإنشاء ممر لتصدير الهيدروجين إلى أوروبا عبر ميناء أمستردام الهولندي، وذلك في أحدث خطوة تم الكشف عنها اليوم، واطلعت على تفاصيلها منصة الطاقة المتخصصة.

وفي هذا الإطار، وقّعت الشركة السعودية مذكرة تفاهم مع زينيث إنرجي، وجازلوغ، وميناء أمستردام، لاستكشاف جدوى إنشاء ممر لتصدير الهيدروجين بين مواقع إنتاج الشركة، وميناء أمستردام.

جاء توقيع مذكرة التفاهم على هامش منتدى الاستثمار السعودي الأوروبي المنعقد اليوم الإثنين 23 أكتوبر/تشرين الأول (2023) في الرياض، بتنظيم من وزارة الاستثمار السعودية، والاتحاد الأوروبي.

ممر لتصدير الهيدروجين إلى أوروبا

تواصل أكوا باور (أكبر شركة خاصة لتحلية المياه في العالم والرائدة في تحول الطاقة وأول شركة تعمل في مجال الهيدروجين الأخضر) تنفيذ هدفها لتكون منتجًا عالميًا للهيدروجين الأخضر، إذ تطوّر حاليًا مشروع نيوم للهيدروجين الأخضر الذي يعدّ الأكبر من نوعه في العالم، بتكلفة استثمارية تبلغ 8.5 مليار دولار أميركي، ويستعمل الطاقة المتجددة في كل مرافقه. كما تقود الشركة تطوير مشروعها الثاني للهيدروجين الأخضر في جمهورية أوزبكستان، بالإضافة إلى متابعة المزيد من المشروعات ودراسات الجدوى في عدد من دول منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، ومناطق جغرافية أخرى.

وسيُخَصَّص جزء من الهيدروجين الأخضر المنتج للتصدير، مع التركيز على السوق الأوروبية.

وتستند مذكرة التفاهم إلى اتفاقية سابقة وُقِّعَت بين المملكة العربية السعودية ومملكة هولندا، وتهدف إلى تعزيز التعاون في مختلف القطاعات، مثل الهيدروجين النظيف، وتقنيات النقل البحري، والمعايير، والشهادات، وإنشاء سلاسل توريد دولية فعالة.

قفزة نحو أفق جديد

قال الرئيس التنفيذي لشركة أكوا باور، ماركو أرتشيلي: «يعد التعاون أكثر من مجرد نقطة انطلاق، بل هو قفزة نحو أفق جديد».

وأضاف: «بصفتنا أول شركة تعمل في مجال الهيدروجين الأخضر، لا نطلق العنان لإمكانات الهيدروجين الأخضر، وقود المستقبل فحسب، بل نصدّر أيضًا خبراتنا والتزامنا إلى جمهورنا العالمي».

وأشار إلى أن تعزيز التعاون مع «زينيث إنرجي»، و«جازلوغ»، وميناء أمستردام، يدلّ على تفاني الشركة في ريادة الطاقة النظيفة على المستوى الدولي.

واستطرد: «بالإضافة إلى تشكيلنا الجدوى التجارية لقطاعات الطاقة النظيفة الناشئة مثل الهيدروجين الأخضر، نستعرض دور المملكة في قيادة تحول الطاقة العالمي بمسار تعاوني موحّد وأكثر ابتكارًا» .

تفاصيل التعاون

ستقوم «أكوا باور» و«زينث إنرجي» و«جازلوغ» بإجراء دراسة جدوى مفصلة لإنشاء ممر تجاري للهيدروجين الأخضر المسال بين مواقع إنتاج الشركة السعودية و«ميناء أمستردام». واستنادًا إلى نتائج تلك الدراسة، قد ينخرط الشركاء من أصحاب المصلحة لاحقًا في اتفاق إنمائي مشترك لتحديد الأدوار والمسؤوليات، مع الاشتراك مع المتعهدين المحتملين بالقرب من ميناء أمستردام، والمناطق المجاورة. كما سيبحث الأطراف إمكان توفير الحوافز المناسبة التي من شأنها أن تعزز الطلب على الهيدروجين الأخضر، وتجعله في متناول الجميع.

وكانت الحكومة الهولندية قد صرّحت في وقتٍ سابق بنيّتها تخصيص 9 مليارات يورو (9.57 مليار دولار) لتطوير إنتاج وتوزيع الهيدروجين الأخضر حتى عام 2030، منها 300 مليون يورو (319.15 مليون دولار) خُصِّصَت لعمليات الاستيراد.

تحول الطاقة

يعدّ ميناء أمستردام مركزًا عالميًا للطاقة يعطي الأولوية لتطوير قدرات الهيدروجين الأخضر، بجزء من سعيه لتحوّل الطاقة، ليكون بمثابة البوابة التي تصل العالم بدول الاتحاد الأوروبي من خلال إنشاء ممرات استيراد قابلة للتطبيق.

من جانبها، قالت الرئيسة التنفيذية للاستثمار في ميناء أمستردام، دورين بوسمان: «نؤمن بدور الهيدروجين الأخضر في تعزيز قدرات العالم لمواجهة تحديات خفض الانبعاثات الكربونية، وهذا يتطلب تضافر الجهود العابرة للحدود لتحقيق هذا الهدف».

وأشارت إلى أن الاتفاقية الموقّعة بين حكومتي المملكة العربية السعودية وهولندا تعدّ مثالًا جيدًا على هذا الجهد، إذ أرست الأساس لمذكرة التفاهم الموقّعة اليوم، موضحةً أن مشروع نيوم للهيدروجين الأخضر، يؤكد ريادة شركة أكوا باور في مجال إنتاج الهيدروجين الأخضر

من خلال مذكرة التفاهم، يسعى الشركاء إلى الإسهام في تحول الطاقة عالميًا، من خلال التركيز على تطوير ممرات الهيدروجين السائل التي يمكن أن تلبي الطلب في ميناء أمستردام، الذي سيُستعمَل بوابةً للسوق الأوروبية.

يشار إلى أن «زينيث إنرجي» تُعدّ مشغلًا لأحد أبرز مرافق تخزين وتوزيع الطاقة في ميناء أمستردام، إذ تطوّر الشركة منشأة لاستيراد الهيدروجين السائل بطريقة تتيح الوصول إلى أمستردام بمرونة، مع التركيز على تمكين منتجي الهيدروجين من الوصول إلى أسواق الهيدروجين الهولندية والأوروبية.

وتسهّل محطة الهيدروجين السائل في زينيث استيراد وتخزين الهيدروجين السائل في أمستردام، إذ تعمل بوابةً إلى شمال غرب أوروبا.

وستوفر هذه البنية التحتية لمنتجي الهيدروجين، مثل «أكوا باور»، خيار «إعادة تحويل» الهيدروجين السائل الخاص بهم، لتسليمه إلى شركة «HyNetwork»، والتوزيع داخل الميناء ومختلف المناطق في هولندا، كما سيُصدَّر الهيدروجين السائل عبر البوارج والشاحنات إلى المتعهدين الداخليين، بما في ذلك مطار «سخيبول» في أمستردام.

وتعمل «زينث إنرجي» بشكلٍ وثيق مع «جازلوغ»، المزوّد العالمي الرائد لخدمات شحن الغاز الطبيعي المسال، لتطوير سفن متخصصة قادرة على نقل الهيدروجين السائل بأمان وكفاءة من مواقع إنتاج الهيدروجين التابعة لشركة «أكوا باور» إلى ميناء أمستردام.

هيئة الربط الكهربائي الخليجي لـ«الطاقة»: السوق العربية المشتركة تحقق تكامل الموارد

الطاقة

أكد الرئيس التنفيذي للعمليات بهيئة الربط الكهربائي الخليجي الدكتور ناصر الشهراني، أهمية توقيع اتفاقيتي السوق العربية المشتركة للكهرباء، بالإضافة إلى التوسع في مشروعات الطاقة المتجددة.

وتمثّل السوق العربية المشتركة فرصة لتحقيق التكامل في موارد الكهرباء بين الدول العربية، وتحفيز التوسع في مشروعات الطاقة المتجددة.

وأشار الشهراني، في تصريحات إلى منصة الطاقة المتخصصة، إلى أن المشروع يمثّل نقلة نوعية تهدف إلى خلق سوق فعالة للطاقة الكهربائية على مستوى الدول العربية عمومًا.

الاستفادة من الإمكانات الخليجية

توقّع الرئيس التنفيذي للعمليات بهيئة الربط الكهربائي الخليجي أن يسبق تنفيذ اتفاقيتي السوق العربية المشتركة للكهرباء خطوات إضافية للاستفادة من الإمكانات الكامنة في الشبكات الخليجية الوطنية لتحقيق التبادل وخلق سوق كبرى على مستوى العالم العربي بأكمله.

وحول العقبات التي تواجه تفعيل اتفاقيتي السوق العربية المشتركة للكهرباء، أوضح الشهراني أنه ما تزال هناك تحديات في الجوانب التنظيمية والتشريعية والتمويلية، ولكن يمكن التغلب عليها بوضع خريطة طريق واضحة لتحقيق الأهداف المرجوة.

وكانت 13 دولة عربية قد وقّعت مطلع الشهر الجاري بمقرّ جامعة الدول العربية اتفاقيتي السوق العربية المشتركة (الاتفاقية العامة واتفاقية السوق).

وتحدد الاتفاقية العامة الأهداف والمبادئ الاسترشادية واللوائح الداخلية لمؤسسات أو لجان السوق العربية المشتركة للكهرباء، بينما تتطرق الاتفاقية الثانية إلى نقاط أكثر تفصيلًا تشتمل على كيفية تنفيذ الأطراف للالتزامات المحددة في مذكرة التفاهم والاتفاقية العامة، وتغطية الجوانب التجارية.

مشروع الربط الكهربائي مع العراق

كشف الرئيس التنفيذي للعمليات في هيئة الربط الكهربائي الخليجي الدكتور ناصر الشهراني أنه يُعمَل -حاليًا- توسيع داخلي داخل شبكة الربط الخليجي من خلال مدّ خطّين بقدرة 400 كيلوفولت مع شبكة الكويت، مضيفًا أنه يجري الربط المباشر -أيضًا- مع سلطنة عمان.

وأفاد، خلال تصريحاته إلى منصة الطاقة المتخصصة، بأن هناك دراسة تُجرى -حاليًا- لرفع سعة الربط مع شبكتي البحرين والمملكة العربية السعودية.

وأكد المسؤول في هيئة الربط الكهربائي الخليجي أن هناك خططًا لرفع سعة الربط الكهربائي بين دول مجلس التعاون الخليجي على وجه العموم.

وحول التوسع الخارجي، أوضح الشهراني أن هناك مشروعًا يُنفَّذ -الآن- لربط الشبكة الخليجية مع شبكة البصرة بجنوب العراق، مشيرًا إلى أن هذا المشروع سيدخل حيز التنفيذ في ديسمبر/كانون الأول 2024.

السوق العربية المشتركة للكهرباء

أوضح الشهراني أن تفعيل اتفاقيتي السوق العربية المشتركة سيحقق أهدافًا عدّة، من بينها: رفع كفاءة وموثوقية النظام الكهربائي بصفة عامة، ورفع استيعاب القدرات المُولدة من مصادر الطاقة المتجددة، وتحقيق الاستغلال الأمثل لموارد الطاقة على مستوى العالم العربي.

وكانت هيئة الربط الكهربائي الخليجي قد كشفت، في 15 أكتوبر/تشرين الأول الجاري 2023، أنها تتوقع ارتفاع نسبة الطاقة المتجددة في المنظومة الى 40% بحلول 2030.

وأشارت إلى أن النسبة في الشبكة -حاليًا- لا تتجاوز 15%، مؤكدة أن الطلب على الكهرباء بدول مجلس التعاون كافةً قد سجل أرقامًا قياسية جديدة في 2023، مُرجعةً ذلك إلى ارتفاع درجات الحرارة.

شكراً